**الحاكم هندس الهندسات المالية على حساب المودعين المصارف ربحت 5 مليارات دولار... فأصابها الانهيار بمقتل!**

07-09-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

[**سلوى بعلبكي**](https://www.annahar.com/arabic/authors/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D9%84%D8%A8%D9%83%D9%8A)

* **شارك على**
* fb
* tw
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85+%22%d9%87%d9%86%d8%af%d8%b3%22+%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%86%d8%af%d8%b3%d8%a7%d8%aa+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9+%d8%b9%d9%84%d9%89+%d8%ad%d8%b3%d8%a7%d8%a8+%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%af%d8%b9%d9%8a%d9%86%0a%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%b1%d9%81+%d8%b1%d8%a8%d8%ad%d8%aa+5+%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa+%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1...+%d9%81%d8%a3%d8%b5%d8%a7%d8%a8%d9%87%d8%a7+%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%87%d9%8a%d8%a7%d8%b1...%20https%3a%2f%2fwww.annahar.com%2f274435)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2fwww.annahar.com%2f274435&text=%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85+%22%d9%87%d9%86%d8%af%d8%b3%22+%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%86%d8%af%d8%b3%d8%a7%d8%aa+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9+%d8%b9%d9%84%d9%89+%d8%ad%d8%b3%d8%a7%d8%a8+%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%af%d8%b9%d9%8a%d9%86%0a%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%b1%d9%81+%d8%b1%d8%a8%d8%ad%d8%aa+5+%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa+%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1...+%d9%81%d8%a3%d8%b5%d8%a7%d8%a8%d9%87%d8%a7+%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%87%d9%8a%d8%a7%d8%b1...)
* messenger
* linkedIn

**جمعية المصارف اللبنانية.**

**A+****A-**

يتنافس سياسيّو [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) على تحميل الهندسات المالية مسؤولية [#انهيار الليرة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%86%d9%87%d9%8a%d8%a7%d8%b1+%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%8a%d8%b1%d8%a9) وسقوط الاستقرار المالي والمصارف ومعها المودعون. وفيما تتطاير ارقام الهندسات والفوائد المترتبة عليها والارباح التي جناها أهل المصارف وعملاؤهم، تتناسى الطبقة السياسية حجم مسؤوليتها في تعزيز اهتراء مفاصل الدولة ومؤسساتها، وفي مسؤوليتها عن الافراط في الهدر والسرقة والفساد المعلن والمعروفة عناوينه أقله من خلال التراشق بالاتهامات بين بعضهم البعض.

الهندسات المالية التي قام بها [#مصرف لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%81+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) على مدى سنوات هدفت في الأصل إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ في نهاية عام 2019 نحو 4,351 مليار دولار، وتأمين دخول الأموال من الخارج بعد تراجعها بشكل حاد على أثر تخفيض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية، وأزمة استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في أواخر عام 2017، وانعكاسات إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وتمويل عجز الكهرباء والبواخر، اضافة الى الكلفة الكبيرة للنزوح السوري من النواحي الصحية والتعليمية والبنى التحتية وغيرها.

ما هدفت اليه الهندسات هو الإبقاء على تثبيت سعر الصرف، وتأمين حاجات الدولة من [#العملات الأجنبية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%aa+%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ac%d9%86%d8%a8%d9%8a%d8%a9)، وتأمين حاجات التجارة الخارجية من العملات الصعبة. وعليه رفع مصرف لبنان الفوائد، وتاليا ارتفعت كلفة الهندسات المالية في سعي إلى إقناع المودعين بالعملة الوطنية بالإبقاء على ودائعهم بالليرة، كذلك إقناع المودعين بالعملات الأجنبية بعدم تحويلها إلى الخارج، وجذب رؤوس الأموال في الخارج للإيداع في لبنان.

ولكن أهداف الهندسات لم تعمّر نتائجها كثيرا كما لم تعطِ النتائج المرجوة كاملة، فلو أقدمت الدولة على اطلاق ورشة اصلاح جدية منذ بدء الهندسات عام 2016 لتمكّن مصرف لبنان من تجنب توسع الفجوة الدولارية فيه، ولحافظت المصارف على سمعتها التاريخية والثقة بملاءتها عند المودعين، ولكان، ربما، لم يدخل لبنان في النفق المظلم الذي لا تزال الحكومة ومعها الطبقة السياسية عاجزتين عن بناء خطة مواجهة للانهيار تنقذ ما تبقّى وتعيد بناء الاقتصاد واطلاق النمو واستعادة الثقة للعملة الوطنية وللمصارف ومصرف لبنان.

في السياق، تتكرر الاتهامات للمصارف في شأن ما جنته بشكل غير مشروع من الهندسات المالية. لكن مصادر متابعة تشرح أن الارباح الحقيقية التي جنتها المصارف هي نحو 5 مليارات دولارات مقوّمة بالليرة. فالتقرير الذي احتسب كلفة الهندسات المالية بنحو 115 تريليون ليرة، أجرى حساباته على اساس أن فترة الاستحقاق هي 5 سنوات فقط، فيما الفترة تمتد حتى سنة 2034. أما الارباح التي جنتها المصارف فناتجة عن عمولات الوساطة بين المودع الشاري للسندات، ومصرف لبنان البائع لها، مع الاخذ في الاعتبار أن المصارف دفعت منها نحو 750 مليون دولار ضريبة على الفوائد حصّلتها الدولة لمصلحة الخزينة، فيما بقية المبلغ أي 4 مليارات و250 مليون دولار مقوّمة بالليرة اللبنانية، لم تفد منها المصارف مباشرة، بل بقيت في حسابات المصارف لدى مصرف لبنان بناء على تعاميم أصدرها "المركزي" بغية تعزيز رأسمالها وأموالها الخاصة، وتاليا لم يتم توزيع الأرباح على المساهمين، فيما أصاب زيادة رأس المال ما أصاب الليرة من جراء الأزمة. أما الكلفة الباقية والتي تحمّلها مصرف لبنان، فآلت إلى كل من استفاد من الفوائد المرتفعة من غير المصارف.

الباحث المالي والاقتصادي الدكتور محمود جباعي يؤكد لـ "النهار" أن ما يتم تداوله نقلاً عن تقرير "الفاريز أند مارسال" في شأن كلفة الهندسات المالية التي قدّرها بنحو 76 مليار دولار هو أمر مبالغ به وغير صحيح، مع التأكيد أن التقرير لم يورد هذا الكلام، انما أشار الى أن ثمة فجوة مالية تصل قيمتها إلى 115 تريليون ليرة أي ما يعادل 76 مليار دولار على سعر صرف 1500 ليرة. فكيف يتوزع هذا الرقم؟

من يقرأ بنود التقرير في الصفحتين 148 و149 يتأكد أن هذا المبلغ ليس بسبب الهندسات المالية التي تبين ان مصرف لبنان كان أكبر المستفيدين منها، فهو رفع نسبة الفائدة للمصارف التي بدورها رفعتها للمودعين، واستطاعت المصارف ان تستقطب نحو 83 مليار دولار مقابل فائدة أعلى. وقد عمد مصرف لبنان الى اقراض هذا المبلغ للدولة اللبنانية مقابل فائدة أعلى، فحصل "المركزي" نتيجة ذلك على نسبة عمولة قدّرت بنحو 13 مليارا و800 مليون دولار.
وكون المصارف تحتفظ بالفارق بين الفوائد المقبوضة على ودائعها في مصرف لبنان والفوائد المدفوعة للمودعين، استطاعت أن تحقق أرباحا قاربت 5 مليارات دولار من جراء الهندسات المالية، تم دفع 750 مليون دولار منها للدولة اللبنانية كضريبة عن الأرباح، واضطرت المصارف، بموجب تعاميم من مصرف لبنان، أن تضم الرصيد المتبقي من الأرباح إلى حساب رأس المال وتكوين مؤونات بالليرة.

لكن في المقابل، لا يمكن ان نتغاضى عن خسارة المصارف نحو 83 مليار دولار جراء ما اقترضته الدولة من مصرف لبنان، ولم تستطع ردها وفقا للمادة 113 من قانون النقد والتسليف، وفق ما يقول جباعي. "فبعدما حصلت الدولة على هذه الأموال صرفتها على موازناتها منذ العام 2016 حتى العام 2019، خصوصا أن عجز الموازنة كان لا يقل عن 6 مليارات دولار سنويا، عدا عن الاموال التي كانت تُصرف على الكهرباء والتي قدّرها تقرير الفاريز بأكثر من 24 مليارا و500 مليون دولار، وكلفة الدعم بنحو 7 مليارات ونصف مليار دولار، وكلفة التخلف عن تسديد اليوروبوند الذي كلّف مصرف لبنان لوحده نحو 7 مليارات و200 مليون دولار، اضافة الى الخسارة التي تكبدتها المصارف والتي قُدرت بنحو 20 مليار دولار وهي قيمة اليوروبوند التي كانت اشترتها والمودعين من وزارة المال".

من هنا يشدد جباعي على ضرورة أن يشمل التدقيق الجنائي الوزارات كافة، والتدقيق بموجودات خزينة الدولة وحجم الأموال التي دخلت اليها منذ العام 2010 حتى سنة 2023 مع تقدير قيمة العجز، وإحصاء دين مصرف لبنان على الدولة وحجم الاموال التي حصل عليها "المركزي" من المصارف، وفي المقابل كم اخذت المصارف من المودعين. وبعد التدقيق في هذه الحلقة تتضح الصورة كاملة وتوضع الامور في نصابها.

وبعيدا من أي ضغط سياسي وأي مناكفات سياسية، يشدد جباعي على ضرورة أن يبدأ التدقيق في الوزارات من دون استثناء لتحديد كيفية صرفها للأموال وأين مكامن الهدر والفساد فيها. وحينها تتضح الصورة في كيفية إضاعة أو هدر الـ 76 مليار دولار التي تحدث عنها تقرير "الفاريز أند مارسال". ويؤكد أن "ما تبقّى من مبلغ الـ 76 مليار دولار هو 8.5 مليارات إحتياط إلزامي "كاش"، ونحو 4 مليارات و250 مليون دولار لليوروبوند مع الدولة اللبنانية، ونحو 47 مليار دولار أخذتها الدولة، ونحو 16 مليار دولار يقول مصرف لبنان إنه تكبدها نتيجة ما كانت تقوم به الدولة منذ الـ 2007 حتى الـ 2020 عبر استبدال أموالها بالليرة اللبنانية الى الدولار من "المركزي"، وعندما تم تحويل الدولار إلى سعر صرف من 1500 ليرة الى 15000 تكبد مصرف لبنان خسارة نحو 16 مليار دولار نتيجة هذا الفارق في سعر الصرف".

الهندسات التي أجراها مصرف لبنان لم تكن اقل من كأس سُم وجب عليه تجرعها بالرغم من كلفتها لشراء ما يمكن من الوقت لهؤلاء الساسة لتنفيذ وعودهم المتكررة بإصلاح الدولة وأنظمتها المالية والضريبية. فعجز الدولة عن تأمين متطلباتها، جعل مصرف لبنان يلجأ الى الهندسة المالية حيث نجحت في اعطاء وقت للدولة لتصحيح وضعها وبدء الاصلاح مع بداية عهد رئاسي جديد هو عهد العماد ميشال عون، مع ما ترافق من تحضير لمؤتمر "سيدر" لتأمين تمويل مشاريع انتاجية ودعم الدولة اللبنانية. الا انه للاسف لم تحصل عملية الاصلاح وبقيت حبرا على ورق، وتفاقمت الازمة لاحقا مع جائحة كورونا وما تلاها من أحداث في تشرين 2019، واقفال المصارف، وانفجار المرفأ، ليأتي الانفجار الكبير مع اعلان حكومة حسان دياب التوقف عن الدفع من دون مفاوضات مع الدائنين وبدء الدعم العشوائي.